

المواطنة والحريات العامة في الدولة الحديثة

شفيق محسن *

لقد اختارت أغلب أقطار العالم، طواعية أو إكراهاً، النظام التمثيلي الديمقراطي واقتصاد السوق الحرّة الملازمة له. وتدل كلمة ديمقراطية، مبدئياً، على حكومة الشعب. وقد اكتسبت معاني مختلفة نوعاً ما بحسب العصور، لتتحول في نهاية المطاف، وفقاً لاتجاهات الفكر السياسي المعاصر، إلى غاية السياسة، وهي العمل على أن يستعيد المجتمع البشري التمتع بالخيار الذاتي على المستوى الجماعي. ويتعلق الأمر بمراكز المسؤولية داخل الدولة الحديثة، وبالتنافس للحصول على هذه المراكز وفق (أسطورة) السياسة. ويجري الحديث عن مجتمع ديمقراطي عندما تكون مراكز المسؤولية في الدولة خاضعة بشكل مرض لمراقبة الشعب، وعندما يكون التنافس من أجل ملء هذه المراكز منظماً بشكل علني، وكذلك عندما يخضع المسؤولون الكبار في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية إلى الاقتراع العام، وعندما تكون الانتخابات بعيدة عن الضغوط المباشرة على الناخبين، وعندما تكون حرية التعبير والمشاركة مصانة بشكل كافٍ.

الدولة الحديثة والتعددية

تشكل التعددية، في شكلها، التعددية الفردية وتعددية الجماعات، عنصراً أساسياً من عناصر الديمقراطية. وهي تعني التسليم بتعدد الجماعات والقوى الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تعدد التيارات السياسية والفكرية في المجتمع، وما يعكسه ذلك من تعدد في الرؤى والمصالح والأفكار. فالمجتمع الذي قامت عليه الدولة كان مجتمعاً مولداً للتجمعات الاجتماعية وللاتحادات المصطنعة: جماعات قروية وعاميات من طبيعة سياسية أساساً، رعيات من طبيعة دينية، طوائف العمل والتعاونيات ذات الطبيعة الاجتماعية - الاقتصادية.

نجمت الدولة الحديثة إذاً عن هذه (الطوائف المحدودة)، وتشكلت من تجمع واتحاد الطوائف ذات الطابع السياسي، تجاه كل الطوائف الأخرى، الدينية والاجتماعية - الاقتصادية، التي انتظمت تدريجياً في دويلات. هذه الدويلات، شكلت، يوماً بعد يوم، المجتمع المدني الذي توصل، بالتعارض، إلى تحديد هذا المدى على أنه مدى الدولة، التي لا يسمح لها بأي حال من الأحوال أن تتدخل مسبقاً لصالح فئة من الفئات بحجة العمل على تحقيق المصلحة العليا. فالمصلحة العامة لا يمكن إدراكها إلا على أنها نتيجة لاحقة للتأزر الحرّ بين المصالح الفردية وبين مصالح الجماعات.

في الواقع، كلما تقدّمت الدولة على طريق المأسسة كلما ازدادت حاجتها إلى وساطة تجمّعات المجتمع المدني للوصول إلى رعاياها، لذلك تعمل الديمقراطية على تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة التي تقوم على (أسطورة) العقد الاجتماعي، الذي بدوره يُجسّد الحرية الجماعية المُعبّرة عن مصالح مجموع أفراد المجتمع. لذلك فإن الدولة الحديثة تعمل على تطوير مؤسسات المجتمع المدني باعتباره شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح، وذلك في إطار الالتزام بقيم المعايير والاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية والاختلاف.

أركان الديمقراطية في الدولة الحديثة

ترتكز الديمقراطية على أربعة أفكار:

1- الأساس الشعبي للحكم، الذي يجعل من الحاكم الممثل الطبيعي للجماعة وصاحب السلطة المستندة إلى الصالح العام، والمستمدّة من قدرته على فرض نفسه، وفقاً للحق، ضدّ المصالح الفردية.

2- العقد الاجتماعي، كأساس لبناء الدولة، باعتباره تجسيدا لحرية جماعية ولتلاقي الإدارات الفردية، ولا ينتظم إلاّ بالتنسيق هذه الإدارات واجتماعها، وذلك من خلال تطبيق الميثاق الاجتماعي. وهو ليس عقداً بين أفراد ولا بين الأفراد والسلطان، وإنما هو عقد يتحدّ بموجبه كل واحد مع الكل. وينبثق عن هذه الإرادة الجماعية السلطان أو السيادة العامة المطلقة الغير قابلة للتجزئة والتي لا يمكن التصرف بها. فهي لا تنتقل بالتوكيل وبالتالي فإن نواب الشعب ليسوا ولا يستطيعون أن يكونوا ممثليه بحسب نظرية روسو. وإنما هم مجرد مفوضون. كما وأنّ العقد الاجتماعي يُعطي الجسم السياسي سلطة مطلقة على جميع أتباعه.

3- رفعة القانون، الذي يُنظّم الحياة السياسية والذي يعود أمر سنّه إلى الشعب بأكمله، أو إلى الشخص العام الذي يتحمّل تبعه الشعب. ولا يملك سلطة الإكراه إلاّ إذا عمل بواسطة القانون ولمصلحة الجماعة بأكملها.

4- التمثيل، وهو الإخراج السياسي للتعددية، حيث تتحوّل الدولة إلى ساحة لتمثيل المجتمع المدني، وحيث لا شرعية للحكّام إلاّ الشرعية التمثيلية التي تتجم عن الانتخاب. واقع الحال، أن منطق الدولة الحديثة، نتيجة لعوامل عديدة متداخلة ومتشعبة، قديمة ومُستجدة، تتسم مرجعية مزدوجة؛ فرداوية من حيث طابع الدولة التحريري ومن حيث فكرة المواطنة؛ وطائفية نظراً لمفهوم شرعية الدولة أو لمفهوم سيادتها. نحن أمام صيغة من نظام الحرية لم يسبق لها مثيل، حيث تصبح التبعية مُنسجمة مع الحرية، وتُعتبر ثمرة تلاقي الإرادات.

وتقوم فكرة التمثيل على مقولات الفرد المواطن والشخص العام خشية أن تصل الجماعة

الاجتماعية إلى حال التشنّت والتفتّت بين الأشخاص، خاصّة وأننا نعيش اليوم عصر الهويّات. فتحت راية الديمقراطية يجري إعادة تحديد اجتماعي للفرد، تبعاً لحقوقه أو مصالحه وتحوّل المعتقدات إلى هويّات، والانتماءات والارتباطات إلى مكونات لهويّة فردية.

تنشأ هذه الهويّات من خلال توصّل الفرد إلى التحرّر من خصائصه الفردية وتعوّده اعتناق المفاهيم السائدة لدى الجماعة التي ينتمي إليها. لذلك ينظم الفضاء الاجتماعي لهذه الهويّات عن طريق الاختلاف، وفي الوقت نفسه، يكمن جوهر هذه الهويّات في الانضواء داخل مجال تعدّدي. وذلك بهدف الوصول إلى إظهار واقع الجماعة من خلال وحدة إرادتها. وهذا يعني إبراز الفروقات وضمان رؤيتها داخل المجال العام.

العامل الديني في الدولة الحديثة

إنّ التعدّدية الديمقراطية المدفوعة حتى النهاية، إلى نقطة تفقد عندها كل نزعة شمولية معناها، تؤدّي إلى تحويل الديانات إلى هويّات، وتضعها في مصاف الثقافات بمعناها الأعمّ، أيّ مجموع أنماط السلوك المتوارثة اجتماعياً والفنون والمعتقدات والمؤسسات ومنتجات العمل الإنساني وسمة فكر شعب أو مجتمع ما. ترغب هذه الهويّات الجديدة في اعتبارها من ضمن المجال العام بسبب هويّتها الخاصّة بالذات. وترغب أيضاً في أن يتم الاعتراف بها على هذا الأساس. إنّ السلطة السياسيّة محمولة بشكل طبيعي على الاعتراف بهذه الهويّات المهتمّة بحصولها على هذا الاعتراف. إذ من المستحيل اختزال المؤسسة الدينيّة إلى مجرد واحدة من القوى الاجتماعيّة، وذلك لكونها نظريّات عامّة في المعرفة وعقائد شاملة للنهيات، أيّ بالتحديد ما يستحيل على السياسة أن تؤمّنه بوسائلها الخاصّة. لذلك ستسعى للبحث عنه خارجها. فطبقاً لتعريف الدولة، من غير الوارد على الإطلاق أن يتجسّد فيها أيّ مفهوم عن الآخرة، لذلك هي بحاجة إلى مصادر عن الآخرة لا يمكن أن تأتي إلاّ من خارجها، ويتوجّب عليها أن تبقى خارج دائرتها.

يترافق هنا الخروج من الدين مع العودة إلى اكتشافه؛ إذ تلجأ الديمقراطية إلى رفع شأن الديانات وإلى تمييزها عن باقي السلطات الأخلاقيّة والروحيّة. فهي تشدّد على الوظيفة المطلوب من الديانات تأديتها، وتتقذرها من خطر اختزالها إلى مجرد ثقافات. إنّها تحيي فيها الجوهر عبر الدعوة العلنيّة إلى الإصغاء إليها في غزارتها وفي عمقها الروحيين، والعودة بها إلى آفاق دنيويّة بحثة مع الاستجابة التامّة لأبعادها الدينيّة.

حياد الدولة الحديثة الديمقراطي

يتوافق هذا الموقف مع الرؤية الديمقراطية للسياسة الذي يقوم الخلاف بينها وبين الدين ليس حول فحواه، وإنّما حول ادّعائه الامتلاك الحصريّ للصواب. فمن الواضح أنّ النظام الديمقراطي للحكم يدار بقواعد أخلاقيّة متجذرة في المعتقدات الدينيّة. غير أن نطاق المسائل الأخلاقيّة تدخل في دائرة المجال الخاصّ، في حين أنّ المجال العامّ، أيّ الدولة،

هو مجال محايد. هذا الحياد الديمقراطي ما بين العلمنة المطلقة ومنظومات القيم المؤسسة على الدين يؤدي إلى انصهار الدين في الديمقراطية، ويدفع بعدد كبير من المتديّنين، الذين يطمحون إلى أن يكونوا مواطنين صالحين مع بقائهم مؤمنين مخلصين، إلى الالتحاق بالركب الديمقراطي. هذه الصيغة اللاهوتية - السياسية، التي أتى بها مارسيل غوشيه، لا تمنع المواطن المتديّن من أن يستمرّ بتغذية الفكرة التي لديه عن علاقته مع الخالق. إنها تفصل ما بين المؤمن والمواطن، تغيّر وجه معنى الحرية، تمجّد دور الدولة وتعظّم وظيفة المواطن.

العامل الاقتصادي في الدولة الحديثة

هناك تقارب مثير بين الشائين السياسي والاقتصادي. □ ن كلّ مجتمع يتكوّن من قطاعات فرعية: الاقتصادي، السياسي، الثقافي، الاجتماعي الهرمي. ولا يمكن فهم الشأن الاقتصادي □ لا من خلال علاقته بالقطاعات الأخرى. لذلك عرف فرناند بروديل الاقتصاد الوطني على أنه مساحة سياسية حولتها الدولة، بسبب ضرورات وإبداعات الحياة المادية، إلى مساحة اقتصادية متجانسة موحّدة، حيث تستطيع النشاطات أن تمضي سوية إلى الاتجاه نفسه.

□ ن الرأسمالية واقتصاد السوق قد نميا بالتوازي، منذ العصر الوسيط حتى أيامنا هذه. فمن الطبيعي ألا نفرّق بينهما. ولكن يجب أن يكون هناك استخدام سليم للمصطلحات. فقد حلت عبارة اقتصاد السوق مكان كلمة رأسمالية. ولم تعد عبارة الرأسمالية مستخدمة □ لا بشكل مبتذل، يشير إلى كل اقتصاد توجد فيه مكانة مرموقة للسوق وللقطاع الخاص مماثلة لما تعرفه حالياً. حيث جرى وضع تنظيم ال □ نتاج تحت السلطة المطلقة لأصحاب الرساميل، وحيث يوظّف الرأسمال العمل لوضعه تحت سيطرته. يجب العمل على □ عادة المعنى الموضوعي لعبارة الرأسمالية.

□ ن الدولة الحديثة لم تخرع الرأسمالية و □ نما وراثتها. والرأسمالية لا تسود □ لا □ ذا تماثلت مع الدولة؛ □ نها هي الدولة. وعلى الرغم من كونها امتيازاً بيد قلة فهي لا يمكن أن تستمرّ من دون تواطؤ المجتمع معها. وهي حكماً مقومٌ حقيقي من مقومات النظام الاجتماعي. وحتى النظام السياسي والواقع الحضاري. ولكن تكمن المسألة الأساسية في مواقعها إزاء المراتب الاجتماعية. لا شك أنّ الرأسمالية لم تخرع المراتب ولا السلم الاجتماعية، لكنها استعملتها، كما أنها لم تخرع لا السوق ولا الاستهلاك. بمعنى آخر، أن مسألة التراتبية الاجتماعية والطبقية تتجاوز التاريخ وتسبّقه وتقوده مسبقاً، والمجتمعات الرأسمالية لم تلغ للأسف نظام المراتب، وأبقت، بذلك على نظام التبعية. تنتسب الرأسمالية، تطورها، ووسائل عملها، إلى التاريخ العام للبشرية. وتتأكد تحت تأثير اللامساواة. ولم يغيّر العالم في قوانينه إلا نادراً ولا يزال مستمراً بتوزيع نفسه بنويماً بين متمدّنين بامتيازات وبين محرومين منها. غير أن كل مجتمع متطور في الدولة الحديثة يقبل وجود عدّة مراتب أو عدّة درجات، ويسمح للمرء بالتقدّم، من الدرجة السفلى، حيث

يركز عامة الناس، صعوداً نحو مراتب سياسية، عسكرية ومالية مختلفة، في ظل معارضات، تسويات أو تحالفات، وفي بعض الأحيان يوجد غموض. ومن ناحية ثانية، أصبح قسم كبير من الرساميل يعود إلى صناديق التقاعد وإلى الصناديق الاستثمارية المشتركة (Mutual funds) وليس إلى العائلات البورجوازية الكبرى. وقد أصبح للاشتركيين والليبراليين نفوذاً واسعاً في السياسة والثقافة. ولم يتوقف الاقتصاد عن كونه رأسمالياً.

وبعدما بسطت الرأسمالية سيطرتها على كل الأمم، لا شك أنها تغيرت بشكل مذهل وارتدت زيباً على قياس التبادلات في الأصول وفي الوسائل، فأصبحت الرأسمالية أقل ظلماً، وأكثر تحرراً وأكثر احتراماً للكرامة الإنسانية، نتيجة للدفع الديمقراطي المتواصل؛ الذي هو دفع نحو الحرية، نحو البحث عن حكم ذاتي، فهو يحمي دائماً حرية التبادل في وجه محاولات الاحتكار والتسلط. ويمكن للدولة وحدها، من خلال تدخلاتها القانونية والمالية والضريبية، تجنّب الفوضى والنشاطات الغير قانونية، وتفجر الفوارق. وهي وحدها القادرة على التحسب للأزمات المدمرة والتغلب عليها. فبدون دولة لا قيمة للرأسمالية، والإقرار بذلك أمر لا يمكن تجاوزه.

الموجة الليبرالية

منذ ربع قرن تجري عملية □ عادة تعريف للديمقراطية أسهمت إلى حد كبير في تفكيك الاشتراكية وتقويض احتمال الحل الشيوعي للغز التاريخ وتخریب أمنية تشييد حكومة الذات الجماعية. كل ذلك جاء بعد سقوط حائط برلين وانهيار الاقتصاد المؤمم، وبروز الرأسمال المتزايد، وانقلاب العالم من خلال □ نجاح توحيدته تحت شعار السوق. وحصل تطوّر شامل طال مسيرة الاقتصاد، وعمل الأنظمة السياسية وتنظيم المجتمعات. □ نها الموجة الليبرالية الجديدة التي تتغذى بثورة المعلوماتية والاتصالات، إزالة الحواجز مع رفع الرسوم الجمركية وحرية انتقال رؤوس الأموال والموارد البشرية، والاتساع في مصادر الموارد الاقتصادية. ممّا يؤدي إلى تأكيد الروابط المعقودة بالاتفاق، وتفشي موجة الشخصنة التي تشكل واحدة من سمات العصر، وتوكيد الفردانية على حساب الأطر الجماعية، وضعف الآمال المعقودة على العمل السياسي، وضعف الثقة في السلطات العامة. ولم تسلم أية مؤسسة اجتماعية أو شريحة اجتماعية من آثار هذه الموجة. لقد تغلغت في أعماق الذات البشرية وأدت إلى تشويه مفهوم العدالة الاجتماعية مع تقدّم فكرة شرعية عدم المساواة.

لقد اجتاحت، أيضاً، هذه الموجة الفكر السياسي، وأدت إلى تفكك الفكر الثوري، وإلى تبني أشكال النظام التمثيلي وقواعده، وإلى تكريس الديمقراطية في النفوس والعادات، ولكن أحدثت تغييرات عميقة في الديمقراطية نفسها، فابتعدت عن كونها المعبّر عن الإرادة الموحدة لمجموع المواطنين إلى الاهتمام بحقوق الفرد. وبدأ الاهتمام يزداد شيئاً فشيئاً بوسائل حماية الأقليات أكثر من الاهتمام بوسائل حكم الأغلبية. وانزلنا تدريجياً

نحو ديمقراطية القانون والقاضي. وأصبحت قانونية الإجراءات تتقدّم على موضوع الشكوى. وانتقلت الأولوية إلى صون الحريات الشخصية إزاء السلطة. وتقدم الجانب الليبرالي على الجانب التمثيلي في الديمقراطية.

الخلاصة

تقوم المواطنة في الدولة على التقاء العام مع الخاص. أمّا المنطق الذي يُعمل به داخل المجتمع المدني المعاصر فيقوم على الانفصال. وهذا ما يؤدي إلى نزع الإطار السياسي عن المجتمع المدني ويحوّله إلى مجتمع السوق. لا تتعلق المسألة بالسوق بصفته مؤسسة اقتصادية داخل المجتمع، وإنما يتعلّق الأمر فعلياً بمجتمع السوق، إذ، كما يقول مارسيل غوشيه، كيف يمكن تصوّر شكل العلاقات التي يمكن أن تنشأ بين عوامل كلّها مستقلة بعضها عن البعض الآخر، وكلّها مبنية على السعيّ من دون قيد إلى جنيّ المكاسب القصوى لصالحها، في ظل غياب تنظيم ملزم باسم مصلحة الجميع؟ إن هذا الأمر يتعدّى بكثير مستوى الاقتصاد وينسحب على كافة النشاطات، وضمن سائر قطاعات الحياة الاجتماعية.

إذا كانت الدولة تقوم على فكرة العقد الاجتماعي، وإن تكن فكرة أسطورية، فنحن ندعو إلى ضرورة قيام عقد اقتصادي تيمناً بالعقد الاجتماعي. وكما أن العقد الاجتماعي يهدف إلى تكوين إرادة عامة سياسية يجب على العقد الاقتصادي أن يحقق أيضاً مصلحة عامة اقتصادية. نرجو في الختام أن تُثير هذه المسألة اهتمام الباحثين بشكل عام، والاقتصاديين منهم بشكل خاص.

الحواشي

(* باحث أكاديمي من لبنان.

- GAUCHET Marcel ; La religion dans la démocratie ;Gallimard, Paris, 1998.

- BRAUDEL Fernand ; La dynamique du Capitalisme ; Flammarion, Paris, 2002.

- BADIE Bertrand ; Les Deux Etats ; Pouvoir et société en Occident et en Terre d'Islam, Paris, Fayard, 1987.

- BARBIER Maurice ; La Laïcité ; Paris, L'Harmattan, 1995.

- BAUBEROT Jean ; Vers un nouveau Pacte Laïque ;Paris, Seuil, 1990.

- مارك فلورباييه, الرأسماليّة أم الديمقراطيّة، خيار القرن الواحد والعشرون، ترجمة عاطف المولى، الدار العربيّة للعلوم، بيروت، ٢٠٠٧م.
- إبراهيم سعد الدين, الديمقراطيّة، القاهرة، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، ١٩٩١م.
- إدوارد بيرنز، النظريّات السياسيّة في العالم المعاصر؛ دار الآداب، بيروت، ١٩٨٨م.
- جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، الدار العالميّة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١م.